المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:08، العدد:03 (2024)، ص235 -254

القوى النافذة في بلاد الشام وعلاقاتها بالدولة العثمانية خلال القرن 18م

The Influential Powers in the Levant and Their Relationship with the Ottoman empire during the 18th Century

عامر لصاق*
مخبر المخطوطات المغاربية
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
ameur.lassag@univ-alger2.dz

توفيق دحماني
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
toufik.dahmani@univ-alger2.dz

معلومات المقال
تاريخ الارسال:
2024/10/01
تاريخ القبول:
2024/11/29
الكلمات المفتاحية:
✓ الدولة العثمانية
✓ بلاد الشام
✓ القوى النافذة
✓ الزعامات والأسر المحلية

الملخص:
تطرقت في هذه الدراسة إلى موضوع العصبيات المحلية في بلاد الشام خلال القرن 18م، وعلاقتها بالدولة العثمانية، باعتبارها قوى نافذة كانت لها تأثيرات على مجريات الأحداث في المنطقة، وأشرت إلى السياسة العثمانية اتجاه هذه العصبيات والأسر سواء منها المؤيدة والموالية للعثمانيين في المنطقة أو تلك التي اتخذت منهم موقفا سلبيا، وشقت عصا الطاعة ولجئت إلى العصيان، واتضح من خلال هذه الدراسة المتواضعة أنّ تلك الأسر والعصبيات الشامية الموالية للدولة حاولت جاهدة الاستئثار بحكم مناطقها، والمحافظة على هذا الامتياز لعقود وسنوات طويلة، وهذا الأمر لم يضايق السلطات العثمانية، بل بالعكس اعتمدت على هذه القوى المحلية في تثبيت حكمها في الولايات الشامية، والاستعانة بها لكبح جماح أيّ حركة مناوئة للنظام العثماني، وما تم تسجيله أيضا أنّ تلك الزعامات والعصبيات التي قامت بالتمرد بالرغم من ما أحدثته من اضطرابات وقلاقل إلا أنها لم تمثل خطرا كبيرا بالنسبة للعثمانيين، ذلك أنّ أيا منها لم يتجرأ على الانفصال عن الدولة العثمانية والمطالبة بالاستقلال عنها وهذا راجع لعدة أسباب قمنا بتوضيحها خلال هذه الدراسة .

Article info
Received:
01/10/2024
Accepted:
29/11/2024
Key words:
✓ Ottoman Empire
✓ Levant
✓ influential powers
✓ local leadership and families

Abstract:
This study addresses the topic of local tribalism in the Levant during the 18th century and its relationship with the Ottoman Empire, considering it a significant force that influenced the events in the region. It discusses the Ottoman policy towards these tribes and families, both those supportive and loyal to the Ottomans in the area and those that took a negative stance, broke the obedience, and resorted to rebellion.This modest study reveals that those pro-Ottoman families and tribal groups in the Levant made considerable efforts to monopolize governance in their regions and maintain this privilege for long periods. This did not disturb the Ottoman authorities; on the contrary, they relied on these local forces to consolidate their rule in the Levantine provinces and to curb any movements opposing the Ottoman regime.It was also recorded that the leaders and tribes that revolted, despite the disturbances they caused, did not pose a significant threat to the Ottomans, as none of them dared to separate from the Ottoman state or demand independence. This can be attributed to several reasons clarified throughout this study.

*المؤلف المرسل

مقدمة

مع بداية القرن السادس عشر اتجهت أنظار الدولة العثمانية جنوبا إلى البلاد العربية وكانت أرض الشام أولى هذه البلاد التي أصبحت ولاية عثمانية منذ سنة 1516م، ثم تلتها مصر سنة 1517م، ثم بقية المناطق والأقاليم العربية الأخرى، وقد أولى العثمانيون أهمية بالغة لهذه الولاية بحكم موقعها الاستراتيجي فهي تمثل نقطة وصل بين مركز الخلافة العثمانية وأقاليم مصر والعراق وشبه الجزيرة العربية، كما أن سواحلها المطلة على البحر المتوسط جعل منها طريق تجاري عالمي بين الشرق والغرب ، لذا فقد لقيت عناية فائقة من قبل العثمانيين الذين فرضوا الأمن والاستقرار في هذه الولاية خاصة حينما كانت السلطنة العثمانية في أوج قوتها. ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر بدأت بوادر الضعف تظهر على السلطنة، واستمر هذا الضعف طوال القرن السابع عشر الأمر الذي أدى إلى ظهور تحديات على المستوى المحلي كان أهمها التمردات والاحتجاجات التي عادة ما تعرفها الأطراف والمناطق البعيدة.

مع حلول القرن الثامن عشر ازدادت حدة الضعف وبدت السلطنة وكأنها ستدخل مرحلة الانحطاط، وخاصة عندما اشتد الصراع العثماني الأوروبي وتحول ميزان القوى لصالح الدول الأوروبية بعد سلسلة الانهزامات العسكرية التي تلقاها الجيش العثماني في عدة جبهات، وقد صاحب ذلك تضعضع الوضع الداخلي بشكل غير مسبوق واتساع دائرة التحديات والاضطرابات كانت هذه المرة في مناطق داخلية وقريبة من مركز الخلافة العثمانية، على غرار الولايات الشامية التي شهدت بعضا من مناطقها حالات عصيان قادتها بعض الزعامات المحلية ضد الحكم العثماني، وسادت الفوضى والقلاقل في البلاد نتيجة ذلك، وفي الوقت نفسه ظهرت أسر محلية حاكمة ضمن الإطار العثماني، تم اعتبارها كقوى داعمة للعثمانيين أو يمكن وصفها بأنها تمثل اليد الضاربة لكل حركة مناوئة لهم، من جهة أخرى كانت هناك أيضا بعض الأسر القوية في بلاد الشام مثلت في البداية الحكم العثماني في المنطقة، لكن فيما بعد استغلت حالة التدهور العثماني واشتغال السلطنة بشؤونها الخارجية لتعبر عن سخطها عن السياسة العثمانية اتجاهها، وتتحدى العثمانيين في ساحات القتال، إذا أحست بتراجع نفوذها وتناقص امتيازاتها السابقة. ومهما يكن من أمر فإنّ هذه الحركات المناوئة للعثمانيين مثلت تحديات خطيرة ضدهم، وساهمت في ازدياد حالة الضعف التي كانت تعيشها السلطنة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، ومن خلال ما سبق يحق لنا التساؤل **كيف كانت أوضاع الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر؟ وماهي أبرز القوى النافذة والفاعلة في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر؟ وما هي أبرز مظاهر الصراع بين هذه القوى والزعامات المحلية الشامية والدولة العثمانية؟ وفيما تتمثل أهم النتائج المترتبة عن هذا الصراع؟**

1.أوضاع الدولة العثمانية خلال القرن 18م

إنّ الدولة العثمانية ذاع صيتها في التاريخ الحديث نظرا لأهميتها، فقد كانت دولة بحجم إمبراطورية مترامية الأطراف، وعلى امتداد جغرافي واسع في ثلاث قارات من العالم آسيا وأوروبا وإفريقيا، وبالإضافة إلى هذا الحيز المكاني الكبير، فقد شغلت حيزا زمانيا كبيرا أيضا، وعمرت أكثر من ستة قرون، لهذا فالدولة العثمانية

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تُعد بحق ظاهرة تاريخية فريدة[1]، وقد اتسعت أراضيها وامتد نفوذها إلى شرق أوروبا ووسطها حتى وصلت إلى أبواب فيينا في قلب أوروبا، فهددت الدول المسيحية في عقر دارها، الأمر الذي استوجب العداء الأوروبي ضدها، وقررت الدول الأوروبية وبتحريض من الكنيسة البابوية، بذل كل الأسباب والسبل المتاحة، لتهديم صرحها، والتخلص من خطرها[2]، غير أنّ هذه المكائد الأوروبية ضد السلطنة العثمانية لم يكتب لها النجاح عندما كانت هذه الأخيرة في أوج قوتها.

مع حلول النصف الثاني من القرن 16م، ستدخل السلطنة مرحلة جديدة في تاريخها تُعرف بمرحلة التراجع في القوة حيث بدأ الضعف يدب في دواليبها وتواصل هذا الوضع طوال القرن 17م، ما سهل على الأوروبيين تنفيذ خطط إضعاف الدولة العثمانية وإجبارها على توقيع معاهدات مهينة كان من أهمها معاهدة كارلوفيتس سنة 1699م، والتي تُعد بحق نقطة تحول في التاريخ العثماني فأول مرة تتنازل الدولة العثمانية عن أراضي واسعة في أوروبا للقوى المسيحية، وأصبحت قرارات سلاطين بني عثمان تتحكم فيها نوعا ما التغيرات السياسية في أوروبا ومستقبلها بعد ما كانت قرارات مستقلة تماما[3]، وبذلك انتقلت الدولة العثمانية إلى عصر التفكك والاندحار[4]، كما أنّ الدولة في بداية القرن 18م، شهدت عهدا جديدا من عدم الاستقرار في البيت العثماني إذ كَثُرت الدسائس والمؤامرات خاصة من عساكر الانكشارية ضد الصدور العظام[5] وعزل الكثير منهم، وقد أثر ذلك على السير الحسن للسياسة الخارجية العثمانية حيث لم تتفطن الدولة لمناورات القيصر الروسي بطرس الأكبر الذي عمل على إضعاف جيرانه الأقوياء مثل السويد وبولونيا والدولة العثمانية، وإثارة الفتن بينهم وتفريقهم، وبالتالي يسهل عليه السيطرة عليهم[6]، وهذا ما أثر سلبا على مكانة الدولة العثمانية وهيبتها على المستوى الخارجي.

ولم يكتف الروس بذلك بل ركزوا جهودهم كلها على كسر شوكة العثمانيين الذين يقفون كحجر عثرة أمام تقدم الأساطيل الروسية نحو المياه الدافئة، وقد تجسدت هذه المشاريع بشكل خاص في عهد القيصرة كاترين الثانية (1762م-1796م)، والتي واصلت مشروع القيصر بطرس الأكبر في إضعاف الدولة العثمانية، بل وسعت إلى القضاء على الإمبراطورية العثمانية وإحياء مجد الدولة البيزنطية وفي عهدها توالت هزائم الجيوش العثمانية أمام الجيوش الروسية في أوروبا الشرقية[7]، من جهة أخرى عرفت القوة العثمانية تراجعا أمام المدّ الشيعي الذي تمثله الدولة الصفوية الشيعية حيث هُزمت القوات العثمانية أمام القوات الصفوية بقيادة نادر خان والتي حاصرت بغداد وعقد الطرفان اتفاقية صُلح كانت لصالح الدولة الصفوية حيث تعهد العثمانيون بإرجاع كل ما أخذوه من الصفويين[8]، كل هذه الانهزامات العسكرية العثمانية ساهمت بشكل خطير في التدهور السياسي والعسكري الذي عرفته الدولة العثمانية .

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي فتراجعه كان في فترة مبكرة حينما تحوّل طريق التجارة إلى رأس الرجاء الصالح بدل الطريق القديم بين الشرق والغرب وظهرت أثاره السلبية على الاقتصاد العثماني الذي أُصيب بشبه شلل في مفاصله[9]، فقد تحولت تجارة الشرق الأقصى وأرباحها الكبيرة عن موانئ مصر والشام إلى موانئ أوروبا بفضل الطريق البحري الجديد[10]، ونتج عن ذلك فقدان الدولة العثمانية دور الوساطة في التجارة بين الشرق

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والغرب، هذه الانتكاسات الاقتصادية زادت حدتها بعد حصول الأوروبيين على اتفاقيات امتياز اقتصادية من الدولة العثمانية خلال القرن 16م، نتج عنها تنامي نفوذ التجار الأوروبيين وسيطرتهم على السوق العثمانية كنتيجة من نتائج الامتيازات المقدمة للأوروبيين[11]، وقد تأثرت الولايات العثمانية وعانت من تدهور اقتصادي جراء هذا الوضع، ونتج عن ذلك كله ظهور العديد من حركات التمرد والعصيان، ما جعل العثمانيين دائما في حالة استعداد عسكري للتصدي لهذه الحركات وما ينجر عنه من إنهاك للخزينة العمومية التي مولت تكاليف التجهيزات العسكرية وأعباء المشاريع الإصلاحية في هذه الولايات[12] .

وبالنسبة لتأثيرات اتفاقيات الامتياز التي قدمتها السلطنة العثمانية لدول أوروبا تعدى تأثيرها الجانب الاقتصادي إلى جوانب أخرى أكثر خطورة على السلطنة، حيث ساهمت في تنامي الأطماع الأوروبية في الممتلكات العثمانية[13]، وكثر أعداد الأوروبيين من تجار ودبلوماسيين ومغامرين ومبشرين في الولايات العربية التابعة للسلطنة وكونوا جاليات أوروبية، والتي سيُشكل وجودها خطرا على كيان الدولة العثمانية ويمكن اعتبارها بمثابة الطلائع الأولى للاستعمار الغربي الحديث على البلاد العربية[14]، وتنافس أيضا رعايا الدول الأوروبية للاستفادة أكثر من مزايا الامتيازات العثمانية المقدمة لهم وليتمتعوا بحقوق وإعفاءات جديدة لم ينالوها من قبل[15].

ومن جهة أخرى أصبحت الجماعات غير المسلمة المقيمة في أراضي الدولة العثمانية تتمتع باستقلال طائفي فيما يخص أحوالها الشخصية[16]، واستفادت هذه الجماعات أيضا من الحرية الدينية عندما اعترف العثمانيون بزعماء الملل المسيحية واليهود المختارين من طرف طوائفهم بناء على قوانينهم، وأوكلت لهم أمر طوائفهم[17]، وهذا التسامح مع أهل الذمة جعل هؤلاء يستغلون هذا الوضع لصالحهم، ووصل الضعف بالدولة العثمانية أنّ الدول الأوروبية أصبحت تتدخل بشكل سافر في الشؤون الداخلية لهذه الدولة، مثل الشؤون الدينية والأماكن المقدسة للمسيحيين كالتي في مدينة القدس، فقد أصبحت كل دولة أوروبية تَدَّعي بأنّ لها الحق في حماية طائفتها من النصارى وتأمين حقوقها في القدس، حتى اكتسب الخلاف بين الطوائف النصرانية في القدس صفة دولية كانت لها أبعاد كبيرة [18] .

2. السياسة العثمانية اتجاه العصبيات المحلية في بلاد الشام

منذ أن وطئت أقدام العثمانيين البلاد العربية بدءًا من سنة 1516م، حاولوا إتباع سياسة معينة في تسيير شؤونها، وكان من أبرز خصائص سياستهم اعتمادهم على الحكم غير المباشر، المتمثل في الاستعانة بالأسر المحلية والإقطاعية والشخصيات الدينية والأعيان وشيوخ القبائل، واستخدامهم كوسطاء بينهم وبين الرعية[19]، وقد استقرت العديد من هذه الزعامات والعصبيات في المدن والحواضر العربية ببلاد الشام وأصبحت بذلك تُعرف كزعامات محلية حضرية، وعموما لم يكن وجودها يقلق الإدارة العثمانية، ورضيت بتقاسم الإدارة معها في مختلف الولايات مادام أنّ هذه الزعامات محافظة على ولائها للدولة العثمانية، وتتجنب كل أنواع التمرد والعصيان وتلتزم بدفع الضرائب التي عليها بشكل منتظم، وتشارك مع الجيوش العثمانية في قمع التمردات وتساهم في توفير الأمن في مناطقها الإدارية[20] .

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وبالإضافة إلى الزعامات المحلية في المدن والحواضر ظهر هناك صنف آخر من الزعامات والأعيان خارج المدن، ونقصد بها الزعامات البدوية، التي تتزعم القبائل البدوية، والتي عانت الدولة العثمانية وموظفيها من اعتداءاتهم، وأصبحوا يمثلون خطرا على أمنها وأمن مواطنيها باعتداءاتهم على الطرق الرئيسية كالطريق الرابط بين حلب ودمشق، أو على طريق الحج السلطاني الذي يربط بين دمشق والحجاز[21]، وبسبب ضعف الحكومة المركزية فقد أصبحت الأجزاء الداخلية من بلاد الشام والأجزاء الجنوبية الغربية من العراق تحت سيطرة البدو[22]، وكانت الحكومة في استانبول تدرك جيدا أنّ السيطرة على المناطق الجبلية والصحراوية عمل تكتنفه عدة صعوبات وليس بالأمر الهيّن، لذا تجدها مضطرة لتقديم اعتراف بهذه القبائل وزعمائها بشرط أن تجمع العائدات وترسلها للحكومة، وأن لا تشكل تهديدا لطرق التجارة والجيوش[23] .

كما أنّ الدولة العثمانية تعاملت مع هذه القبائل البدوية بسياسة مزدوجة، فتارة تستعمل معهم القوة العسكرية لإخضاعهم لسلطتها، وتارة أخرى تتقرب من زعمائهم، وتمنحهم العطايا والأموال لشراء خضوعهم وتأمين اعتداءاتهم[24]، وفي الغالب كان العثمانيون يدركون أهمية هذه العشائر البدوية وزعمائها وعاملوهم كزعماء محليين لهم ثقل عسكري واجتماعي واقتصادي، وعليه فقد سعت الدولة لاستمالتهم ومنحهم الأموال والعطايا قصد الانتفاع من خدماتهم[25] .

ومهما يكن من أمر فإنّ الدولة العثمانية كانت ترى في هذه الزعامات المحلية سواء الحضرية منها أو البدوية بأنها أداتها الطيعة ووسيلتها الفعالة لتنفيذ سياساتها في الولايات، وغضت النظر عن ما اقترفته من أخطاء، وهناك من المؤرخين من يعتبر أنّ وجود هذه الزعامات في النظام الإداري العثماني في الإيالات يُعد من الإنجازات الرفيعة في فن الإدارة العثمانية[26]. وبالرغم من أن الدولة العثمانية قد وضعت نظاما ثابتا للحكم والإدارة، إلا أنّ العثمانيين في الولايات التي أصبحت تابعة لهم، تركوا حرية التصرف لأهل البلاد أنفسهم، ينظمون شؤونهم على النحو الذي اعتادوه قبلا، ولم يتدخلوا في ذلك، وكان اهتمامهم يقتصر على فرض ضرائب منظمة على السكان، وضرب نطاق عسكري على البلاد[27]، وهذا ما سيؤثر على الولايات وأمنها فيما بعد، حيث الفوضى والاضطرابات تحدث باستمرار، وإذا حدث أن استقرت الأوضاع فترة، ما تفتأ أن تعود حالة عدم الأمن والاستقرار مرة أخرى[28].

ومن جانب آخر فإن هذه العصبيات والزعامات في بلاد الشام رغم ازدياد نفوذها خلال القرن 18م، ورغم حالات العصيان والتمرد التي أحدثتها، لكنها لم تعلن استقلالها عن الدولة العثمانية، مع أنها تمتعت بسلطة تقريبا مطلقة في مناطقها وتملك إمكانيات مادية وعسكرية تمكنها من تحقيق الانفصال عن العثمانيين، ويمكن تفسير موقفها هذا بأنّ السلطان العثماني مهما بلغ ضعفه عسكريا وسياسيا فإنه لا يزال يتمتع بسلطة روحية لدى المسلمين، وأي محاولة للخروج عليه، من شأنه تأليب الرأي العام الإسلامي على الثائر، كما يُعرض هذا الثائر ليس فقط لمواجهة الدولة العثمانية، بل يجعله عُرضة لأطماع خارجية التي تجده فريسة سهلة التناول[29].

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3. أهم القوى النافذة في بلاد الشام خلال القرن 18م

1.3. حكم الأسرة الشهابية في جبل لبنان (1697م–1842م)

توفي آخر الأمراء المعنيين الأمير أحمد المعني سنة1697م وبوفاته انتهى حكم الأسرة المعنية التي حكمت مدة 579سنة[30]، حيث لم يكن هناك وريث شرعي يتولى الحكم بعد الأمير أحمد، فقد شاءت الظروف أن يكون الأمير حيدر بن موسى حفيد الأمير أحمد المعني لبنته هو الذي تم تعينه من قبل السلطان العثماني، لكن هذا الحفيد كان قاصرا لا يستطيع أن يزاول الحكم فتقلد إثر ذلك زمام الولاية أحد أعمامه وهو الأمير بشير الشهابي، لينتقل بذلك حكم ولاية جبل لبنان[31]ومنطقة الشوف[32]من آل معن[33] إلى الشهابيين[34]، وبالتالي سيادة الأسرة الشهابية[35] في كامل المنطقة، وكان ذلك في عهد السلطان العثماني مصطفى ابن محمد[36]، والشهابيون مسلمون على المذهب السني في حين أنّ الإمارة التي يحكمونها كانت تنتشر فيها أكثرية درزية[37].

عندما تولى الأمير بشير الأول الشهابي حكم جبل لبنان ومنطقة الشوف كانت الأوضاع هناك تعرف اضطرابا وفوضى عارمة[38]، فكان لزاما عليه أن يتصدى لكل ذلك ويضع حدا لهذه الاضطرابات، وأول ما واجهه هو ثورة قام بها المتاولة الشيعة[39] بزعامة أحد شيوخ اليمنية، غير أنّ الأمير بشير الأول تمكن من إخماد هذه الثورة، وعين على منطقة الصفد أحد القيسيين وهو الظاهر العمر[40].

بعد وفاة بشير الأول سنة 1706م عيّن العثمانيون مكانه حيدر الشهابي ممثلا لهم في المنطقة[41]، وبتولي هذا الأخير زعامة الشهابيين، أدخل الأسرة الشهابية في خصومات مع الدولة العثمانية، وعادة ما كانت أسباب الخصام تتمثل في جباية الضرائب وعوائدها[42]، كما أنّ العثمانيين كانوا غالبا ما يستخدمون الفرع اليمني في إطفاء تمردات الأسر القيسية[43]، غير أنّ الأمير حيدر الشهابي تمكن من إحكام سيطرته على المناطق الشيعية جنوب لبنان، ورغم محاولات الدولة العثمانية محاصرته بالتحالف مع الأسر اليمنية[44]عام 1710 م، لكن قوات الأمير لم تستسلم وتمكنت من القضاء على كافة زعماء أسرة علم الدين[45] اليمنية المتحالفة مع العثمانيين[46] .

ومع تطور الأحداث تركت الدولة العثمانية الأمر للشهابيين وتخلت عن تدخلاتها في شؤونهم فترة ليست بالقصيرة، وبعد الانتصار الذي حققه حيدر الشهابي بدأ في ترتيب أموره، وتقوية حكمه باتخاذ بعض الإجراءات، حيث أقطع العديد من الأسر الحليفة للشهابيين من أمثال آل جنبلاط وآل أرسلان في أراضي من جبل لبنان، وعُدّ هذا القرار بمثابة عملية توطيد للنظام الإقطاعي في لبنان[47]، وما يُسجل للشهابيين أنّ عهدهم تميز بالتعايش بين مختلف الطوائف اللبنانية والتي عاشت بسلام مع بعضها البعض تشدها روابط الولاء المشترك إلى الأمير الحاكم، كما أنّ كل طائفة كانت لها كامل الحرية في تدبر شؤونها الداخلية الخاصة بنفسها، وكان هناك التجاور القديم بين هذه الطوائف، وتقاليدها القديمة في حسن الجوار والتسامح، ما يجعل العلاقات فيما بينها حسنة ويُسهل فض خلافاتها بطرق ودية[48].

بفضل هذه الانجازات التي حققها الأمير حيدر في منطقة الشوف وجبل لبنان والذي يُعدّ عهده العصر الذهبي للأسرة الشهابية[49]، بدأ العثمانيون يتعاملون مع الشهابيين بجدية أكثر فأقروا لهم بكامل السلطة على جبل

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لبنان واعتمدوا عليهم في قهر أعداء الدولة العثمانية ومعارضيها في بلاد الشام. رغم ما بذله الشهابيون من مجهودات لإثبات استحقاقهم بتولية إمارة الشوف وجبل لبنان، إلا أنّهم عانوا من فساد حكام الولايات القريبة منهم خاصة ولاية صيدا وتدخلاتهم في تولية الأمراء الشهابيين الأمر الذي يدفع هؤلاء الأمراء بسلوك طرق أخرى كالمصاهرة تجنبا لعزلهم[50] .

ومن حين لآخر يتقوى موقع أمراء الأسرة الشهابية بالنسبة للدولة العثمانية و يظهرون بمظهر اليد الضاربة من حديد لكل تمردات أو اضطرابات من شأنها أن تهدّد أمن المناطق المجاورة والتابعة للعثمانيين، مثلما حدث سنة 1774م عندما تولى أمر ولاية صيدا درويش باشا الكرجي، حيث أنّ هذا الأخير ما إن وصل إلى صيدا حتى أرسل إليه المتاولة الشيعة يتوعدونه بالمحاربة والقتال، وهناك رأى أن يوفد إلى الأمير يوسف الشهابي أمير الشوف يطلب منه النجدة والخروج لملاقاة المتاولة، حينئذ أرسل الأمير الشهابي قواته من الشوف لحراسة مدينة صيدا فاستحسن الوالي هذا الموقف من الشهابيين وكانت مكافأتهم مقابل ذلك إعفائهم من أي ضريبة على بيروت وجبل لبنان لتلك السنة[51].

منذ نهاية القرن الثامن عشر ازدادت الانقسامات الطائفية والمحلية وكانت ذات صبغة عسكرية في أغلب الأحيان و تصارعت عدة قوى محلية، الأمر الذي أضعف بلاد الشام في الأساس ونتج عن ذلك تنوع الولاءات والتحالفات وكذلك الخصوم والعداوات، ففي سنة 1795م تولى زمام أمور الأسرة الشهابية الأمير بشير الثاني، ودخل في صراع مع أحمد باشا الجزار الذي كانت نواياه التوسعية تثير مخاوف العثمانيين الذين فضلوا تأييد بشير الثاني[52]، وكان يحظى بحب واحترام أهل البلاد كما أن أحمد باشا الجزار لا يخفي إعجابه به[53]، ذلك أنّ الأمير بشير بدأ في التقرب إلى أحمد الجزار حتى كسب ودّه واحترامه[54]، غير أنّ هذه المودة لم تدم بين الرجلين وتحول الوفاق والولاء إلى خلاف ومخاصمة خاصة أنّ الأمير بشير الثاني عند توليه حكم الأسرة الشهابية أصبحت تبعيته للسلطان العثماني مباشرة بدل من تبعية باشاوية عكا وحاكمها الجزار[55] .

ظهرت الخلافات بين الرجلين بشكل علني عند وصول الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت إلى مصر والذي كانت له أطماع في بلاد الشام، لكن عندما حاول التقدم إليها تصدى له الجزار وطلب من بشير الثاني تقديم المساعدة ضد الفرنسيين، لكن هذا الأخير لم يستجب لذلك مما أثار حفيظة أحمد باشا الجزار على الأمير بشير الثاني وقرر الانتقام منه بعد التخلص من نابليون، غير أنّ تدخل الدولة العثمانية ممثلة في الصدر الأعظم سليمان باشا حال دون تحقيق ذلك، وبعد وفاة أحمد باشا الجزار بدأ الأمير بشير الثاني بتثبيت حكمه متبعا في ذلك إضعاف مركز الأسر الإقطاعية في لبنان وخاصة الدرزية منها والتي كانت تؤيد الجزار ضده[56]، وهذا الأسلوب من الأساليب التقليدية المعروفة التي اتبعها الشهابيون في استمرار سيطرتهم على المناطق التابعة لهم في جبل لبنان وضواحيه، ولأجل ذلك كانوا لا يترددون في تقديم الرشاوى إلى الموظفين العثمانيين، والخروج على الدولة العثمانية كلما أحسوا بضعفها وفتورها، كمالا يتوانون على إثارة النعرات والقلاقل بين الزعماء والأحزاب

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الأخرى[57]، ومهما يكن من أمر فإن الأمير بشير الثاني قد عمل بجد لتقوية نفوذ أسرته في المناطق التابعة لها، وكان له الفضل في إعادة مجد الأسرة الشهابية كما كانت سابقا[58] .

2.3. أسرة آل العظم ونفوذها في سوريا (1724م–1786م)

كانت ولاية سوريا من أهم ولايات بلاد الشام، وقد أدركت الدولة العثمانية ذلك، منذ أن ضمت بلاد الشام إلى ممتلكاتها في عهد السلطان سليم الأول سنة 1516م، وكان السلطان سليمان القانوني هو أول من اهتم بالبلاد السورية، حينما قام بتقسيم سوريا وبلاد الشام إلى ثلاث إيالات هي دمشق وحلب وطرابلس، ثم أضاف العثمانيون ولاية رابعة جديدة هي ولاية صيدا سنة 1660م[59]، وجعلوا على رأس كل ولاية بكلربك[60]، وكانت ولاية دمشق تضم عشرة سناجق[61] هي نابلس، وغزة، وتدمر وصيدا وبيروت والقدس وعجلون واللجون والكرك وصفد، كما أنه أعطى لباشا دمشق شرف إمارة الحج[62] .

وقد عرفت سوريا منذ بداية الحكم العثماني سنة 1516م استقرارا سياسيا وازدهارا اقتصاديا طوال قرنين من الزمن تقريبا، لتعرف المنطقة تحولات في أوضاعها بداية من أوائل القرن الثامن عشر اضطرابات وفوضى أضرت كثيرا بالاستقرار والأمن في البلاد السورية، وكان مصدر هذه الفوضى القوات العسكرية المتمركزة هناك سواء المحلية أو الوافدة من مركز الدولة العثمانية وقد بدأت الاضطرابات في حلب ثم انتقلت إلى دمشق أكبر ولاية في الشام[63]، وهنا أحس العثمانيون بخطورة الوضع، ورأوا أن يسندوا أمر دمشق إلى زعامات محلية تتمتع بالنفوذ والقوة على حساب الزعامات الأخرى، فلم يجدوا خيرا من أسرة آل العظم التي كان حكامها يسعون إلى تشريف مثل هذا، ولقد كانت دمشق محل اهتمام السلطان العثماني باعتبارها تتحكم في طريق الحجاج القادمين من تركيا ومن شمال سوريا، وتأمين هؤلاء الحجاج في الطريق أمرا له أهميته عند السلطان العثماني باعتباره حامي حمى الإسلام والمسلمين[64]، وتعرض الحجاج إلى السلب والنهب من طرف البدو قد يؤثر في مركز السلطان الديني باعتباره خليفة المسلمين[65] .

لقد كان سلاطين بني عثمان شديدي الحرص على وصول قوافل الحجاج بسلام وأمان إلى الأراضي المقدسة بمكة والمدينة، ويرون أنّ ذلك يعتبر من مسؤوليتهم، ولإدراكهم أنّ طريق الحج كانت تتحكم فيه العشائر البدوية[66]، إذ أنّ هذه العشائر لا تتردد في مهاجمة قوافل الحج في الطرق الصحراوية والمناطق النائية مثلما حدث سنة 1670م، عندما هاجم شيخ عرب حوران قافلة الحج الشامي تحت إمرة موسى باشا حاكم غزة كانت عائدة من الحج، فنهب القافلة وقتل مجموعة من الحجاج، ثم خرجت إليه قوة من نابلس ودمشق والقدس، فانهزمت وتم قتل أمير القافلة[67] .

ولأجل أن لا تكرر مثل هذه الحوادث حاول هؤلاء السلاطين عمل المستحيل لوضع هذه العشائر البدوية القاطنة في طريق الحج في دائرة التنظيم، وحرصوا على استمالتها كي لا تتعرض للحجاج بسوء[68]، بالإضافة إلى ذلك فإنهم غالبا ما يكلفون ولاة الشام وخاصة باشاوات دمشق بتأمين طرق الحجاج من غارات البدو عن طريق أفواج عسكرية ترافق الحجاج من بلاد الشام إلى الحجاز وتكون هذه العساكر محملة بالمؤن وكل ما

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يحتاجه الحجاج في هذه الرحلة الحجازية[69]، وقد كان تعيين آل العظم على دمشق تشريف لهم للقيام بهذه المهمة الدينية السامية، كما أنّ هذه المهمة كانت من أسباب إطالة حكمهم في ولاية دمشق، وعدم استغناء سلاطين آل عثمان عنهم[70]، وقد استفادت هذه الأسرة من عدة امتيازات جراء ذلك من الدولة العثمانية والتي استفادت هي أيضا من خدماتهم، وبالتالي كانت هناك مصلحة متبادلة بين الطرفين[71] .

والملاحظ أنّ آل العظم حكموا عدة ولايات من بلاد الشام وفي وقت واحد حيث حكموا ولايات الشام وطرابلس وصيدا، لكن هذا النفوذ الكبير لهم لم يستمر طويلا، فقد حدث أن ثار جنود الإنكشارية على السلطان أحمد الثالث سنة 1730م وتم عزله ونصبوا مكانه محمود الأول، وكانت النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للبلاد التابعة للعثمانيين إحداث تغييرات واسعة في المناصب الهامة في الولايات العثمانية وقد مست هذه الحركة أسرة آل العظم في سوريا حيث سُجن ولاتها في بلاد الشام وصودرت أموالهم[72] .

ويمكن القول بأن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى من حكم آل العظم في سوريا، وكما تم ذكره سلفا فإن الدولة العثمانية لم تستطع الاستغناء عن خدمات أسرة آل العظم، فقد أصدرت أمرا بالعفو عنهم، وأخرجت من كان في السجون من آل العظم ولعل ذلك عائد إلى حاجة الدولة العثمانية إلى خدماتهم والمتمثلة بالخصوص في القضاء على الفتن والتمردات التي شهدتها منطقة الشام آنذاك[73].

بعد ما جدد العثمانيون الثقة في أسرة آل العظم عظمت دولتهم نتيجة إخلاصهم وولائهم الشديد للسلطنة وأطلقت يدهم على حكم أجزاء كبيرة من بلاد الشام وعلى رأسها دمشق التي تولاها سليمان باشا العظم مدة ثمانية سنين على مرحلتين، أما إسماعيل باشا فقد كان واليا على طرابلس ولم يقنع هذا الأخير بهذه الولاية، بل تطلع لحكم الشام بأكمله وكان له ذلك، ولكن أعظم أمراء أسرة آل العظم هو أسعد باشا الذي حكم بلاد الشام زهاء أربع عشرة عاما[74] .

تبدأ المرحلة الثانية من حكم أسرة آل العظم في سورية مع تعيين سليمان باشا على دمشق، وقد اهتم سليمان باشا خلال ولايته الأولى على الشام (1734-1738م) بتوطيد الأمن في دمشق فضرب على أيدي اللصوص وقطاع الطرق ووضع حدا لمنازعات فرقة اليرلية[75] وفرقة القابقول[76]، كما أنه عمل بجد على تأمين طرق الحج ما بين بلاد الشام والحجاز، وكان شديدا مع أهل الريف تخوفا من حدوث أي تمرد منهم على السلطة العثمانية، لكن طموحات سليمان باشا اصطدمت بظهور زعامة أخرى ونقصد بذلك ظاهر العمر الذي توسع في البلاد الفلسطينية وما جاورها[77].

لقد زادت سلطة آل العظم على دمشق حتى تضاءلت بجانبها سلطة الباشا العثماني في بلاد الشام، وأدى هذا بالسلطان العثماني إلى الأمر بقتل أسعد باشا والي دمشق في عام 1758 م ومصادرة أمواله، وكان مقتله ضربة كبيرة لنفوذ أسرة العظم، لكن ما لبثت هذه الأسرة أن عادت إلى الحكم في دمشق عام 1761 م واستمرت أسرة العظم تحكم دمشق حتى عام 1783 م[78]. ومهما يكن فإن آل العظم قد قدموا خدمات جليلة للدولة العثمانية، واعتمدت عليهم في القضاء على كثير من التمردات وضمان أمن الحجاج لذا لم تستغن عنهم في غالب الأحيان.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.3. حركة ظاهر العمر في بلاد فلسطين وصيدا (1695 م-1775م)

شهدت منطقة جبل لبنان وفلسطين حدوث شيء من الاضطرابات والفوضى نتيجة خلو البلاد من زعامة محلية قادرة على فرض الأمن والاستقرار خاصة بعد زوال حكم فخر الدين المعني الثاني الذي قضت عليه الدولة العثمانية واستمر الحال على ذلك لغاية بروز شخصية سياسية في القرن الثامن عشر ذاع صيتها، ولم يستطع أحد منافستها سواء من أمراء جبل لبنان أو من الولاة العثمانيين ونقصد بذلك شخصية ظاهر العمر[79].

وينتسب آل الظاهر العمر إلى **"الزيادنة"** وهم قبيلة كانت منازلها حول براري معرة النعمان[80] وكانوا يصاحبون بني أسد في ترحالهم[81]، والزيادنة قبيلة من أعقاب الحسين بن علي، انتقل أحد أعيانهم وهو "**عمر بن زيدان**" إلى صفد في شمال فلسطين حيث عينه الأمير بشير الشهابي واليا عليها، يساعد أبن أخيه الأمير منصور، وفي أثناء ذلك ولد ظاهر عام (1695م)[82]، وترعرع هناك وبعد وفاة والده خلفه على صفد فكان لزاما عليه المحافظة على ممتلكات أبيه من الطامعين سواء من الأقارب أو الباشاوات عبر دسائسهم ومؤامراتهم، وفي سنة 1750م ضم إلى ممتلكاته عكا والتي كانت آنذاك دون شأن يُذكر لكن الشيخ ظاهر أدرك أهميتها وأنها بموقعها على الساحل البحري وقربها من الجبال العالية يجعل منها منطقة حربية ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد عليها كميناء تجاري يُعول عليه في إنعاش المنطقة اقتصاديا[83]، وبعدما استقر ظاهر بقواته في عكا بدأ في تشييد الحصون والبروج وحفر خندق لتأمين المدينة من أي اعتداءات طارئة وهذه التحصينات التي أنشأها الشيخ ظاهر ستلعب فيما بعد دورا فعالا في حماية الساحل السوري من الحملة الفرنسية على الشام بقيادة نابليون[84]، ونتيجة تركز قواته في مدينة عكا وتحصنه بها تمكن من إخضاع صيدا لصالحه بمساعدة رجال المقاومة في جبل عامل[85]، وصيدا آنذاك لم تكن ولاية ممتدة الأراضي وذلك بحكم قربها وجوارها لولاية الشام الواسعة والتي يتسع نطاقها إلى أن تصل حدودها تقريبا إلى ساحل صيدا، الأمر الذي جعل ولاية صيدا محصورة في المناطق الساحلية وما جاورها فقط[86].

حينما أصبحت ولاية صيدا تحت حكم ظاهر العمر بدأ هذا الأخير يعمل على تنشيط الحركة التجارية مستفيدا من موقع الإيالة الساحلي وحدث تقارب تجاري بينه وبين الفرنسيين، حيث أمدهم بالقمح والقطن كما استغل ميناء عكا وقام ببنائه من جديد لأنه يعاني حالة دمار منذ أيام الصليبيين، وأخذ التزام عكا وتسيير شؤونها بعدما كانت تحت تصرف ملتزم عثماني.

عندما استقر الأمر لظاهر العمر في صيدا منذ سنة 1746م ركز جهوده في تقوية نفوذه، متبعا في ذلك كل السبل الدبلوماسية مع الباشاوات وحكام الولايات الأقوياء خاصة مع أسرة آل العظم فقد أقام علاقات ودية سلمية مع أسعد باشا حاكم دمشق القوي الذي حكمها أربع عشرة سنة (1743 م- 1757م)، وباستثناء سليمان باشا العظم الذي جهز حملتين ضد قوات الشيخ ظاهر كانت أخرها في عام 1743م فإن العلاقات بين ظاهر العمر باشاوات أسرة آل عظم حكام دمشق لم تعرف توترات كبيرة وتميزت بأنها علاقات سلمية ودية على العموم[87].

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

رغم التصادمات التي وقع فيها ظاهر العمر مع ولاة الشام، إلا أنّه كان حريصا على استرضاء الباب العالي وتجنب إغضابه وذلك بإرسال الأموال والهدايا الثمينة إلى إستانبول حتى يحرز على موافقته في تولي حكم الأراضي التي يريد التوسع فيها، وبذلك استطاع ظاهر العمر فرض سيادته على مناطق الجليل وصيدا والأقاليم الساحلية في فلسطين. كما أنّ الظروف والمستجدات الدولية وتوتر العلاقات العثمانية الأوروبية كانت تعمل لصالح طموحات الشيخ ظاهر، من ذلك بعد قيام الحرب الروسية- العثمانية في سنة 1768م وانشغال العثمانيين بها، بعد توتر علاقاته مع والي الشام عثمان باشا الصادق رفضت السلطات العثمانية طلب هذا الأخير بإعداد حملة عسكرية ضد ظاهر العمر[88]، غير أنّ الدولة العثمانية لم تطمئن لتحركات ظاهر العمر، وكانت تراقب اتصالاته وعلاقاته، ولأجل ذلك عمدت تقليص نفوذ الظاهر العمر على بعض السناجق والألوية وضمها لصالح باشا دمشق[89].

غير أنّ السلطان العثماني اعترف للشيخ ظاهر بولاية صيدا إلا أنه كان اعترافا مؤقتا وريثما تحين الفرصة وتستقر الأمور للدولة العثمانية فسيتم عزله من صيدا، وقد عمل والي دمشق عثمان باشا الصادق – الذي كان متضايقا من توسعات ظاهر العمر- على إحكام قبضته على الولايات والأقاليم المحيطة بممتلكات ظاهر ليسهل القضاء عليه، فسعى عند الباب العالي لتعيين ابنه محمد على ولاية طرابلس وتعيين ابنه الآخر على صيدا مكان ظاهر العمر وقد وافق الباب العالي على ذلك بسرعة ورأى أنها فرصة مواتية لتقليم أظافر الشيخ ظاهر.

ولما تيقن السلطان العثماني أنّ هذا الأخير متمسك بولاية صيدا ولن يتخلى عنها بسهولة أمر عثمان باشا الصادق والي دمشق مع أبنائه بالقضاء على ظاهر العمر وسيشد أزرهم بقوات أمير الدروز وأمير حلب فتشكل بذلك حلف عسكري ضد قوات الظاهر[90]، إلا أنّ هذه القوات المتحالفة مُنيت بهزيمة كبيرة من قوات الشيخ ظاهر والذي وسع أرجاء إمارته إثر ذلك فضم مناطق يافا والقدس والخليل وطلب من السلطان العثماني الإقرار له بذلك فاضطر هذا الأخير على الاعتراف والموافقة بشرط أن يدفع ظاهر مبلغ خمسمائة كيس ويرسلها إلى اسطنبول[91].

بعد هذا الانتصار تأكد لظاهر العمر بأنه غدا أبرز زعيم محلي في كامل البلاد الفلسطينية لكن في الوقت نفسه كان يُدرك تماما أنّ أخطار المؤامرات والدسائس التي تُحاك ضده مازالت قائمة خاصة من قبل عثمان باشا الصادق والي دمشق، كما أنّ السلطان العثماني قد ينقلب عليه في أي لحظة، ومن أجل ذلك كله عزم على تقوية مركزه بالتحالف مع شخصية تشاطره نفس الأهداف والتوجهات وتتمتع بالقوة والنفوذ في آن واحد، فلم يجد خير من علي بك الكبير في مصر أهلا لذلك.

4.3. الظاهر العمر ومحاولة التحالف مع قوى خارجية

تزامنا مع الوقت الذي ظهر فيه الشيخ الظاهر وصراعه مع باشا دمشق كانت القوة المحلية الوحيدة في المنطقة القريبة من فلسطين هو القائد المملوكي علي بك الكبير في مصر، فكان لزاما على الشيخ ظاهر العمر

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أن يتحالف مع هذا القائد المملوكي لكي يرجح ميزان القوى لصالحه في صراعه مع جيوش دمشق وصيدا المتحالفة، وبالفعل فقد تم التحالف بين الرجلين واتحدت قواتهما ضد الدولة العثمانية فكان هذا الحلف يمثل أخطر حركة انفصالية تواجهها هذه الدولة آنذاك[92] .

كان علي بك الكبير صاحب شخصية طموحة فعندما حكم مصر حاول القيام بإصلاحات في البلاد خاصة في المجال الإداري ومحاولة فرض الأمن والاستقرار، أما سياسته الخارجية فقد اتسمت بمحاولة استغلال تضارب المصالح بين فرنسا وبريطانيا، والتقرب من روسيا العدو اللدّود للعثمانيين وذلك كله لتحقيق طموحاته بافتكاك بلاد الشام والحجاز من الدولة العثمانية[93]. الجدير بالذكر أنّ ظاهر العظم عندما أرسل إلى علي بك الكبير عارضا عليه التعاون والدخول في حلف عسكري ضد والي دمشق وجد تجاوبا سريعا من قبل علي بك، فالرجلان تجمعهما مصالح مشتركة كما أنّ علي بك الكبير هذا كانت له نوايا انفصالية عن الدولة العثمانية في مصر، وفي سبيل ذلك كان قد طالب بتحالف من قوى خارجية على غرار روسيا أكبر أعداء الدولة العثمانية، وهذه الأخيرة كانت على علم بتحركاته و نواياه الانفصالية، لكنها كانت منشغلة عنه بالحرب مع الروس في البحر الأسود وأوروبا الشرقية[94]، ونتيجة هذا الحلف بين ظاهر العمر وعلي بك الكبير ودعم الروس لهما أصبح ظاهر العمر في مركز قوي تخشاه الدولة العثمانية[95].

بدأ الهجوم المشترك بين قوات علي بك الكبير وقوات الشيخ ظاهر العمر على سوريا عام 1771م حيث تمكنت هذه الحملة المشتركة من الاستيلاء على دمشق وصيدا وفرض حصار على يافا، وكادت هذه العملية العسكرية أن تُكلل بالنجاح التام لولا الانسحاب المفاجئ لجيش المماليك المصري بقيادة أبو الذهب الذي خان سيده علي بك وأسفر على فشل كل ما خطّط له هذا الأخير مع حليفه ظاهر العمر[96].

بعد ذلك لاحق العثمانيون مع حلفائهم ظاهر العمر وحاصروه في صيدا، ثم رفعوا الحصار عنه عند تدخل الأسطول الروسي الذي استولى فيما بعد على بيروت في ماي 1772م، غير أنّ هذه القوات الروسية لم تدم طويلا في بيروت وانسحبت منها بموجب اتفاق روسي عثماني في خريف 1772م وعادت بيروت للنفوذ العثماني[97]، لكن الروس كانوا دائما على استعداد للتدخل مجددا حينما يجدون الفرصة لذلك، فبعد عام ضربت سفنهم بيروت بالمدفعية، وبقيت بيروت تحت السيطرة الروسية من تشرين الأول 1773م إلى غاية شباط 1774م[98]، لكن الأسطول الروسي انسحب بعد ذلك وترك ظاهر العمر وحيدا ومعزولا وزادت عزلته أكثر بعد وفاة حليفه علي بك. لم تفوت الدولة العثمانية هذه الفرصة وأرسلت له حملة بحرية كبيرة وأخرى برية تمكنت من القضاء عليه في عكا سنة 1775م[99]، وبذلك انتهت قصة أحد أبرز الزعامات المحلية في فلسطين وبلاد الشام، تاركا المجال لشخصية أخرى لا تقل أهمية وخطورة بالنسبة للعثمانيين ألا وهو أحمد باشا الجزار.

5.3. أحمد باشا الجزار ونفوذه في فلسطين (1795م-1804 م)

عندما كانت حركة ظاهر العمر الانفصالية وحليفه علي بك الكبير قائمة في بلاد الشام وُجدَت شخصيات عسكرية شاركت في صنع الأحداث آنذاك بل وأثبتت وجودها كطرف مؤثر في الحياة السياسية داخل البلاد

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشامية، ولعل أهم هذه الشخصيات أحمد باشا الجزار الذي يرجع أصله إلى البوسنة، وهو من الزعامات المحلية التي كان لها حضور سياسي بارز في بلاد الشام في العهد العثماني. في البداية كان في اسطنبول ثم ذهب إلى مصر ليصبح مملوكا لعلي بك الذي عينه جلادا عنده يخيف به المخالفين له نظرا للقسوة التي اشتهر بها الجزار، غير أنه اختلف مع سيده علي بك الكبير وفرّ من مصر قاصدا اسطنبول بغرض الاحتماء بالدولة العثمانية وعارضا عليها خدماته في الوقت نفسه، وبعد هلاك علي بك، ساهم بخدماته ضد حركة ظاهر العمر فتم تعيينه حاكما على صيدا مكافأةً له وكان ذلك سنة 1775م[100].

بعدما استقر له الوضع في ولاية صيدا بدأ الجزار في متابعة أسرة ظاهر العمر من الزيدانيين بالقتل والمصادرة لممتلكاتهم وقتل علي بن ظاهر، ولم يكتف بذلك بل فرض ضرائب على المناطق التي كانت تابعة لظاهر العمر[101]، ثم ما لبث أن وسع نفوذه إلى مناطق بعلبك والبقاع سنة 1779م، وجعل من عكا مركزا لقواته فقام بتحصينها وبنى فيها الأبراج والثكنات[102]، وعمد إلى بناء أسطول بحري وجيش من المشاة قارب عدده ألف جندي، وحكم منطقة فلسطين قرابة ثلاثين سنة وبلغ أوج مجده سنة 1799م حينما استطاع فك حصار الفرنسيين على مدينة عكا، وإبعاد خطر نابليون بونابرت على بلاد الشام[103] .

لقد اشتهر أحمد الجزار كقائد عسكري ساهم في توطيد السلطة العثمانية، مستغلا الفراغ السياسي في المناطق الجنوبية لبلاد الشام، خاصة بعد خلو الساحة من أي قوة محلية بعد زوال نفوذ ظاهر العمر وعشيرة الزيادنة وتراجع كذلك سلطة ولاة دمشق[104]، وليعمل بعد ذلك لمصلحته متحديا سلطة العثمانيين، حيث كوّن جيشا من مماليكه أخضع به منافسيه من الزعامات الأخرى[105]. وقد اعتمد الجزار في قهر خصومه بالإضافة إلى القوة والبطش على المؤامرات والدسائس التي ينسجها للانتقام منهم كما فعل مع الأمير يوسف الشهابي الذي دعم المماليك ضد الجزار، فاستعان هذا الأخير بالأمير علي الشهابي محرضا إياه بالثأر لأبيه إسماعيل من الأمير يوسف وأمده بكتيبة من جنده، ونجح نتيجة ذلك في إضعاف شوكة الأمير يوسف وتخلص من تهديداته[106] .

عمل أحمد الجزار على تقوية مركزه في المناطق التي يسيطر عليها بإخافة كل من تسوّل له نفسه بإحداث الشغب والفوضى مستعملا أسلوبه المفضل في إرساء الأمن والاستقرار وهو أسلوب الإخضاع بالقوة العسكرية الذي عُرف به طوال فترة حكمه، ففي سنة 1780م انتفضت جماعة من الفلاحين في لبنان ضد الغرامات الثقيلة والجزية الكبيرة التي فرضها الجزار على لبنان، وأخذت شكل ثورة دعمها بعض الأشراف المحليين من الأسرة الشهابية، لكن الجزار تمكن من إخمادها، غير أن أشدّ الانتفاضات كانت تلك التي قامت بها فئة الفلاحين المدعومة من بعض الإقطاعيين ضد أحمد باشا الجزار كانت تلك التي حدثت سنة 1789م، حين استولى الفلاحون الثائرون على بيروت ثم صيدا وصور وباتوا قريبين من عكا، واتخذ الجزار مقابل ذلك أحد أساليبه المفضلة وهو دس الدسائس والمؤامرات بين بعض الإقطاعيين وإغرائهم لتفريق صفوف الثائرين وقد نجح في ذلك وتم القضاء على الثورة[107] .

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

واصل الجزار سياسته الرامية إلى توطيد حكمه في المناطق التابعة له والقريبة منه بإخضاع كل تمرد وعصيان يقف ضده مساهما بذلك في توطيد حكم الدولة العثمانية ومثبتا ولائه لها، ورغم ذلك فالدولة العثمانية لم تطمئن له كثيرا نظرا لتوسع نفوذه في البلاد الفلسطينية وما جاورها ففكر السلطان العثماني في عزله إلا أن أحداثا طارئة جعلت السلطان العثماني يتمسك به أكثر بدلا من عزله حين قدم نابليون الفرنسي بحملته إلى سوريا 1799م وحاصر عكا فقاوم الجزار الفرنسيين ولم يستسلم لهم[108] .

كان لأسلوب الجزار في إتباع سياسة المناورة وبث الدسائس سواء مع أعدائه أو حلفائه عامل أساسي في إطالة حكمه والمحافظة على ممتلكاته، وقد اتبع ذلك كثيرا خاصة مع الأسر الزيدانية والشهابية، إلا أن الدولة العثمانية بعد مازال خطر الحملة الفرنسية على الشام فكرت جديا في التخلي عنه والتقرب من الأمير بشير الشهابي ليكون سند للعثمانيين ضد الجزار، إلا أن ظروف عدة حالت دون التخلص من الجزار، فالدولة العثمانية انشغلت عنه بأولويات أخرى وهو كذلك لم يكن مستعدا للدخول في صدام معها، واستمر الجزار ممثلا للحكم العثماني في فلسطين وعكا وضواحيها لغاية وفاته عام 1804[109].

خـــاتمة

بناءً على ما تقدم يمكننا القول أنّ الدولة العثمانية منذ أن ضمت البلاد العربية إلى ممتلكاتها في بداية القرن السادس عشر ميلادي أدركت أهميتها بالنسبة إلى استقرار السلطنة، وكانت الإيالات الشامية من أهم الإيالات العربية، لذا فقد أولت عناية كبيرة بتوطيد النظام والأمن فيها، ولتحقيق ذلك حاولت الاعتماد على بعض الأسر والزعامات المحلية واستعانت بها لتسيير شؤون الحكم، غير أنه بدءًا من القرن السابع عشر بدأت علامات الضعف والانحطاط تظهر على السلطنة العثمانية، وازداد هذا الضعف حدةً خلال القرن الثامن عشر وفي ميادين عديدة، وسقطت هيبة الدولة على المستوى الخارجي وانعكس ذلك التدهور داخليا على مستوى الولايات، مما أتاح الفرصة لبعض العصبيات والقوى النافذة في المنطقة أن تستغل الوضع، وتتخذ موقفا سلبيا من الحكم العثماني باللجوء إلى العصيان والتمرد، وتدخل في مواجهات عسكرية مع القوات العثمانية وأعوانها في المنطقة .

ولعل من أهم أسباب حالات العصيان والشغب أنّ هذه القوى عندما تُحس بتراجع نفوذها أو تقزيم دورها من طرف الدولة العثمانية تحاول جاهدة لاستعادة مكانتها فتلجأ إلى إثارة الفوضى وتحدي النظام العثماني، ولمواجهة ذلك اتخذت الدولة العثمانية إستراتيجية معينة من بينها أنها اتبعت خطوات استباقية بحيث كلما أحست بازدياد نفوذ أحد الزعامات و خشت من نواياه تحالفت مع قوى محلية أخرى لتقليم أظافره، مثلما فعلت مع ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين حيث استعانت بالأمير بشير الثاني الشهابي وزعامات أخرى للقضاء عليهما، لكن ما كان يؤرق الدولة العثمانية ويثير مخاوفها فعلا أنّ هناك من حركات التمرد لم يتردد قادتها من التحالف مع قوى خارجية معادية للدولة العثمانية على غرار القيصرية الروسية التي دعمت حركة ظاهر العمر وحليفه محمد بك الكبير وحاصرت بيروت وميناءها .

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ما يُسجل أيضا أنّ هذه القوى المحلية النافذة بالرغم من ما أحدثته من عصيان وتمرد في مناطقها إلا أنّ أياً منها لم يتجرأ بالمطالبة بالاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية، رغم تمتعها تقريبا بسلطة مطلقة في مناطقها، ومرّد ذلك أنّ السلاطين العثمانيين مهما بلغوا من الضعف يبقوا في نظر رعايا الدولة العثمانية كزعماء للمسلمين، وأي خروج عليهم سيؤلب الرأي العام الإسلامي ضد هذا الثائر، كما أنّ الانفصال عن الدولة العثمانية سيجعل المنفصل عرضة ليس فقط لمقاومة الدولة العثمانية بل فريسة سهلة المنال للقوى الخارجية المعادية .

ما نستنتجه أيضا بأنّ الولايات العربية في بلاد الشام عرفت بروز ظاهرة سيطرة العصبيات والزعامات المحلية بحكم الولاية، و في الحقيقة هذا الأمر لم يكن مقتصرا على بلاد الشام بل يعتبر جزء من ظاهرة عامة غطت الغالبية العظمى من الولايات العثمانية، وما يجدر ذكره هنا أنّ الدولة العثمانية لم تتضايق بوجود هذه الزعامات المحلية، بل بالعكس كانت تنظر إليها بأنها ذراعها الأيمن في تنفيذ سياساتها بالمناطق التابعة لها، ووجودها في النظام الإداري للولايات يعتبره بعض المؤرخين من الإنجازات الإيجابية في فن الإدارة العثمانية . لكن ما يؤاخذونه على الدولة العثمانية أنها من البداية لم تتدخل كثيرا في الشؤون الداخلية للولايات، وتركت حرية التصرف للزعامات والأسر المحلية في تسيير أمور الرعية وشؤون الولاية، مما أضعف ارتباط الرعية وكل فعاليات المجتمع المحلي بالدولة العثمانية، وسيؤدي هذا فيما بعد إلى تقوية الشعور بانتمائهم المحلي لمناطقهم أكثر، ويخلق بيئة مهيأة لظهور الفكر القومي الانفصالي عن الدولة العثمانية.

الهوامش:

1- الطاهر، عبد الباري محمد، (د ت ن)، **دولة الخلافة العثمانية**، (د ط)، الفيوم، مصر، زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع، ص 135.

2- المرجع نفسه، ص 135.

3 – غب، هاميلتون. باون، هارولد، (2012م)، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتب الوطنية، ص 334.

4 – مصطفى، أحمد عبد الرحيم، (1993م)، **أصول التاريخ العثماني**، ط2، القاهرة، مصر، دار الشروق، ص 156.

5-**الصدور العظام** : مفردها الصدر الأعظم وهو لقب الوزير الأول أو الوزير الأعظم في ظل الدولة العثمانية، وهو منصب رفيع يأتي من حيث الترتيب بالمقام الثاني بعد السلطان، وأول من تولى هذا المنصب وتسمى به علاء الدين باشا شقيق السلطان أورخان، أطلق عليه لقب الوزير الأول منذ عهد سليمان القانوني، ومن ألقاب الصدر الأعظم أيضا لقب: بيلربي، كان مقره في الباب العالي تحت قبة الوزراء التي حل محلها فيما بعد : الديوان الهمايوني وقد عرف الذين حملوا هذا اللقب طيلة العهد العثماني بنحو 210 من الصدور العظام، ألغي هذا اللقب في عهد السلطان محمود الثاني 1254هـ/1838م وحل مكانه لقب: باش وكيلي، أي: رئيس الوزارة . أنظر مصطفى عبد الكريم الخطيب، (1996م)، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ص ص 288-289.

6 – بك المحامي، محمد فريد، (1981م)، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، تح إحسان حقي، بيروت، لبنان، دار النفائس، ص ص 312-316.

7 – مصطفى، أحمد عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 164.

8 – الصلابي، علي محمد، (2001م)، **الدولة العثمانية –عوامل النهوض وأسباب السقوط–**، بور سعيد، مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ص 313. / شاكر، محمود، (2000م)، التاريخ الإسلامي–العهد العثماني–، ج8، ط4، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ص 143.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

9- بيومي، زكريا سليمان، (1991م)، **قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين**، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية، عالم المعرفة، ص 122.

10 – فهمي، زكي نعيم، (1973م)، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)**، (د ط)، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 13.

11 – رائسي، إدريس الناصر، (2007)، **العلاقات العثمانية – الأوروبية في القرن السادس عشر**، ط1، بيروت، لبنان، دار الهادي، ص 346.

12- بيومي زكريا سليمان، المرجع السابق، ص 122.

13 – رائسي، إدريس الناصر، المرجع السابق، ص 346.

14 – الصباغ، ليلى، (1989م)، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني-في القرنين السادس عشر والسابع عشر-**، ج2، ط1، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ص 909.

15 – الخالدي، مصطفى. فروخ، عمر، (1953م)، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، ط1، بيروت، لبنان، منشورات المكتبة العلمية ومطبعتها، ص 134.

16 – المرجع نفسه، ص 134.

17-Nemer Sabah, (1950**). L'évolutionculturelle au Liban et la nouvelle orientation de l'école libanaise**, No 76, Lyon, p. 23-24 .

18-Derek Hopwood, (1969) **The Russian presence in Syria and Palestine in the years 1847-1914**, Church and politics in the near east, (London), p.13.

19 – غربي، الغالي، (2011م)، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 67.

20 – بيات، فاضل، (2003م)، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، ط1، بيروت، لبنان، دار المدار الإسلامي، ص 157.

21- رافق، عبد الكريم، (1993م)، **العرب والعثمانيون**، ط2، دمشق، سورية، مكتبة أطلس، ص 320.

22- زيادة، نقولا، (1994م)، **عربيات**، ط1، لندن، المملكة المتحدة، رياض الرايس للكتاب، ص 173.

23- حوراني، ألبرت، (1997م)، **تاريخ الشعوب العربية**، ط1، دمشق، سوريا، دار طلاس، ص 260.

24- رافق، عبد الكريم، المرجع السابق، ص 320.

25-بيات، فاضل، المرجع السابق، ص 153.

26- المرجع نفسه، ص 157.

27- مؤنس، حسين، (1938م)، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط2، القاهرة، مصر، مطبعة حجازي، ص 32

28- المرجع نفسه، ص 32.

29- غربي، الغالي، المرجع السابق، ص 131. / رافق، عبد الكريم، المرجع السابق، ص 232.

30-مسعد، بولس، (1916م)، **الدولة العثمانية في لبنان وسورية (حكم أربعة قرون 1517م-1916م)**، (دط)، القاهرة، مصر، دار الكتب المصرية، ص 41.

31- **جبل لبنان في معجم البلدان: "هو جبل يُطل على حمص يجيء من العرج الذي بين مكة والمدينة حتى يتصل بالشام، فما كان بفلسطين فهو جبل الحمل، وما كان فهو جبل الجليل، فإذا وصل إلى دمشق فهو جبل سنير، أما في حلب وحماة وحمص فهو جبل لبنان**". وتسمية جبل لبنان في العهد العثماني خاصة خلال القرنين 17م و18م كانت تقتصر على المناطق الجبلية الشمالية التالية: بلاد بشري، بلاد البترون، وبلاد جبيل موطن الموارنة، ومنذ بداية القرن 19م شملت التسمية أيضا بلاد الكسروان ومنطقة الشوف، أما المناطق الأخرى التي شكلت جزءاً من دولة لبنان الكبير المعلن سنة 1920م فلم تشملها التسمية على الإطلاق قبل هذا التاريخ. أنظر الحموي، ياقوت، (1977م)، **معجم البلدان**، مج5، (د تح)، (د ط)، بيروت، لبنان، دار صادر، ص 11. / أنظر كذلك الكوثراني، وجيه، (1986م)،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، (د ط)، بيروت، لبنان، منشورات بحسون الثقافية، ص ص 11-12.

32- **بلاد الشوف:** هي المنطقة الجبلية الجنوبية الممتدة من جنوبي المتن حتى جزين وكان يُطلق عليها جبل الدروز، وبشكل أدق هي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من كسروان عبر طريق بيروت-دمشق. أنظر الصليبي، كمال، (1991م)، **تاريخ لبنان الحديث**، ط7، بيروت، لبنان، دار النهار للنشر، ص ص 12-13 / الكوثراني، وجيه، المرجع السابق، ص 11.

33- **الأسرة المعنية:** نسبة إلى الأمير معن بن ربيعة الأيوبي، الذي يرجع نسبه إلى العرب الأيوبيين وهؤلاء يرجع نسبهم أيضا العرب المستعربة من ولد ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان، وسبب تسميتهم بالأيوبيين هو أنه ظهر من بني ربيعة الفرس رجل يُسمى أيوب، وكان فارسا شجاعا، فلما توفي ترك أحد عشر ولدا شجعانا، فلما تعاظم أمرهم، أخرجوهم سادات بني ربيعة من بينهم، فرحلوا واستوطنوا الجزيرة الفراتية وتكاثروا هناك، ولقب أبناءهم العرب الأيوبية، ثم قام رجل منهم يسمى ربيعة وارتحل إلى الديار الحلبية وبعد وفاته خلف ابنه معن الذي ينسب إليه المعنيين وحارب الإفرنج في الجبل الأسود سنة 1119م، وفي سنة 1120م انتقل إلى منطقة الشوف بلبنان واستقر أبناءه هناك. أنظر الشدياق، طنوس، (1969م)، **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ج1، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني، (د ط)، **بيروت، لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، ص ص 186-187.

34-مسعد، بولس، المرجع السابق، ص 41 /الشهابي، حيدر، (1933م)، **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان**، تحقيق أسد رستم وفؤاد إفرام البستاني، (د ط)، ج2، بيروت، لبنان، المطبعة الكاثوليكية، ص 04.

35- **الأسرة الشهابية:** سُميت بهذا الاسم نسبة إلى منطقة الشهباء في سوريا والتي قدمت منها إلى لبنان أثناء حكم السلطان العثماني سليم الأول عندما بسط العثمانيون سيطرتهم على الشام بعد تغلبهم على المماليك، واستقرت هذه الأسرة في منطقة واد التّيم (جنوب شرق لبنان حاليا)، والشهابيون مسلمون سنيون، كان تربطهم بالأسرة المعنية قرابة بالمصاهرة، وورثوا عنهم حكم منطقة جبل لبنان بعد وفاة الأمير أحمد المعني آخر الأمراء المعنيين سنة 1697م. أنظر وينتر، ستيفان، (2016م)، **الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني**، تر محمد حسين المهاجر، ط1، بيروت، لبنان، مكتبة مؤمن قريش، ص 232.

36-الشهابي، حيدر، المرجع السابق، ص 04.

37- الصليبي، كمال، المرجع السابق، ص 32.

38 - مسعد، بولس، المرجع السابق، ص 41.

39 - **المتاولة:** شيعة يسكنون المنطقة الجبلية بين جبل الدروز (الشوف) وبلاد الصفد، وتسمى بلادهم بلاد بشارة. أنظر الشيخ، رأفت، (1994م)، **تاريخ العرب الحديث**، (د ط)، الإسكندرية، مصر، عين للدراسات، ص 62.

40-ياغي، إسماعيل أحمد، (1997م)، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، ص 100.

41- وينتر، ستيفان، المرجع السابق، ص 232.

42- المرجع نفسه، ص 237.

43- هذه السياسة العثمانية لم تكن محصورة في بلاد الشام بل سياسة عامة اتبعها العثمانيون في كافة الولايات العربية، حيث كانت الدولة العثمانية أحيانا تتعمد إذكاء النعرات بين القبائل العربية أو بين بعض الزعامات العربية خشية تكتلها في جبهة موحدة ضد الدولة المركزية قد تكون سببا في ولادة نظام عربي في شكل كيان جديد مستقل ومنفصل عن الدولة العثمانية خاصة وأن للعرب مكانة مميزة في الإسلام ولهم تقاليد عريقة في الحكم الإسلامي وأصحاب شرعية تاريخية في الخلافة الإسلامية تؤهلهم لتولي الحكم وتسييره بكل كفاءة. أنظر سيار الجميل، (1986م)، **طبيعة الحياة الاجتماعية في المشرق والمغرب العربيين خلال الفترات العثمانية**، تنسيق، التميمي، عبد الجليل، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، زغوان، تونس، منشورات المجلة التاريخية المغربية، ص 694.

44- هذا الصراع في بلاد الشام بين القبائل القيسية والقبائل اليمنية في بلاد الشام والذي وظفته الدولة العثمانية لصالحها هو في الحقيقة صراع قديم يرجع إلى العصر الجاهلي، لكنه ظهر جليا في عهد الدولة الأموية على شكل نوازع عصبية بين القبائل العربية لعب الشعراء

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والخطباء والفصحاء دورا خطيرا في إذكاء نارها، بالإضافة إلى تعارض مصالح هذه القبائل فضلا عن العوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى، كما لا يجب إغفال بعض سلوكات بعض الخلفاء الأمويين القاضية بإثارة العصبيات لأسباب تتعلق بالتوازنات السياسية، وتفضيل هؤلاء الخلفاء القبائل القيسية على اليمانية مما زاد في حدة الصراع بينهما، أما عن توزعها في بلاد الشام فقد قدمت إليها في أزمنة متعددة على شكل هجرات من اليمن وشبه الجزيرة العربية، واستوطنت الشام، وأثناء الفتح الإسلامي كان معظم سكان الشام من العرب اليمنية تركزوا في وسط البلاد وجنوبها وباديها قبل الإسلام، ونتيجة قربهم من مناطق الخصب والعمران ومجاورتهم للروم كانوا على قدر لابأس به من التحضر، أماسكان الشام من القبائل القيسية العدنانية فتركزوا شمال البلاد ومناطق الثغور وبلاد الجزيرة الفراتية من الجهة الشرقية لبلاد الشام . أنظر دسوقي، محمد عزب، (1998م)، **القبائل العربية في بلاد الشام– منذ ظهور الإسلام إلى نهاية العصر الأموي–**، (د ط)، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص 355–356. / عيسى، رياض، (1992م)، **الحزبية السياسية منذ قيام الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية**، ط1، الإسكندرية، مصر، مكتبة الإسكندرية، ص ص 274–275.

45– **أسرة علم الدين:** من الأسر اليمنية الكبيرة في منطقة جبل لبنان وضواحيها أثناء العهد العثماني وهم تنوخيين دروز، وأسرة علم الدين وأمرائها يرجع نسبهم إلى جدهم علم الدين بن سليمان التنوخي وينتهي نسبه إلى ابن السماء اللخمي، وعلم الدين هذا تبرَّأ من آل تنوخ وأصبح أميرا على اليمنية سنة 1301م، انظم إلى جيش السلطان العثماني مراد عند حصاره لبغداد وأبلى بلاء حسنا، ونتيجة لذلك كافأه السلطان أن ولاه على ولاية الشوف في لبنان، ثم أصبح أبناءه من الأمراء اليمنيين الموالين للدولة العثمانية في الشام. أنظر الشدياق، طنوس، المرجع السابق، ص 128.

46 – ياغي، إسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص 100.

47 – المرجع نفسه ص ص 100–101.

48– الصليبي، كمال، المرجع السابق، ص 28.

49 – لمزيد من التفاصيل عن الأسرة الشهابية، أنظر الشهابي، حيدر، (1933م)، **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان**، تح أسد رستم، فؤاد إفرام البستاني (د ط)، ج2، ج3، بيروت، لبنان، المطبعة الكاثوليكية.

50 –الخوري، منير، (د ت)، **صيدا عبر حقب التاريخ**، (د ط)، بيروت، لبنان، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص 267–268.

51 – المرجع نفسه، ص 268.

52 – الشيخ، رأفت، المرجع السابق، ص 52

53 – مسعد، بولس، المرجع السابق، ص 51.

54– بيهم، محمد جميل، (1969م)، **عروبة لبنان**، (د ط)، بيروت، لبنان، دار الريحاني للطباعة والنشر، ص 128.

55 – الشيخ، رأفت، المرجع السابق، ص 52.

56– الصليبي، كمال، المرجع السابق، ص 52.

57– حتي، فيليب، (1983م)، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، تر كمال اليازجي، م جبرائيل جبور، ج2، (ط خ)، بيروت، لبنان، دار الثقافة، ص 334.

58 – الصليبي، كمال، المرجع السابق، ص 52.

59– رافق، عبد الكريم، المرجع السابق، ص 96.

60– بمعنى أمير الأمراء وهو من أعلى المناصب في الدولة العثمانية، في البداية كان منصبا واحدا ثم أصبح اثنين واحد في الأناضول والآخر في الروملي، ثم كثر عددهم، وأصبحوا يُعينون على الولايات، ونقص نفوذهم، ثم أصبح أيضا يُطلق على رؤوساء السناجق– الألوية– التي تنتظم فيها الإقطاعات العسكرية، ويُلفظ(بيلربي) وتعني الأمير. أنظر دهمان، محمد أحمد، (1990م)، **معجم الألفاظ التاريخية–في العصر المملوكي–**، ط1، دمشق، سوريا، دار الفكر، ص 37. / صابان، سهيل، (2000م)، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التاريخية، (د ط)، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 64.

61- **سناجق:** جمع كلمة سنجق وفي بعض المصادر صنجق بالصاد، لفظ تركي-فارسي، ومعناها اللغوي العَلَمْ واللواء الخاص بالدولة، الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير تعبيرا عن ثقته بأنه أهل الحكم، ثم تطور معناها لتصبح تعني قسما إداريا من أقسام الدولة وحلت محلها مؤخرا الكلمة العربية (لواء) للمعنى نفسه، أي (قسم إداري)، وقد ظل السنجق الوحدة الإدارية الرئيسية في التقسيمات الإدارية عن العثمانيين حتى افتتاح القسطنطينية، ومنذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي استبدلت الصنجقية بالولاية أو الإيالة، وأصبحت الصنجقية وحدة إدارية تتبع الولاية ويدير شؤونها الصنجقدار أو السنجقدار الذي يأتي في المقام الثاني من حيث الأهمية بعد الوالي، وكان يُخاطب بلقب: سنجق بك. أنظر صابان، سهيل، المرجع السابق، ص 136. / الخطيب، مصطفى عبد الكريم، المرجع السابق، ص 259.

62-الصباغ، ليلى، (1973م)، **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني**، (د ط)، دمشق، سورية، منشورات وزارة الثقافة، ص 30.

63-الشيخ، رأفت، المرجع السابق، ص 54.

64- الشيخ، رأفت، المرجع السابق، ص 55. / ياغي، إسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص 103.

65- الشيخ، رأفت، المرجع السابق، ص 55.

66-ياغي، إسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص 104.

67-M. Sharon,(1975)"**The political Role of Bedouins in Palestin in sixteenth centuries**" studies on Palestine during the Ottoman period. (Jerusalem.)in M-Maoz(eds, p.21 .

68- بيات، فاضل، المرجع السابق، ص 154.

69- ياغي، إسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص ص 103-104.

70-ماسترز، بروس، (2018م)، **عرب الإمبراطورية العثمانية**، تر عبد الحكيم ياسين، ط1، بيروت، لبنان، دار الرافدين، ص 128. / رافق، عبد الكريم، المرجع السابق، ص 204.

71- الشيخ، رأفت، المرجع السابق، ص 55. /ياغي، إسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص 104.

72 - المرجع نفسه، ص 105.

73 -علي، محمد كرد، (1983م)، **خطط الشام** ج2، ط3، دمشق، سوريا، مكتبة النوري، ص 277.

74 - المرجع نفسه، ص 277.

75- **اليرلية:** تعني فرقة الإنكشارية القديمة وهي مشتقة من اللغة التركية يرلي أي محلي وعندما كانت في بلاد الشام امتزجت بالسكان المحليين فأصبحت تُسمى الإنكشارية المحلية. أنظر عمر، عبد العزيز عمر، (د ت)، **تاريخ المشرق العربي(1516م-1922م)**، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، (دت)، ص 158. / ياغي، إسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص 106.

76 - **القابقول:** وهو لفظ تركي بمعنى عبيد الباب وتُطلق على الحرس السلطاني وعلى الإنكشارية وهم أهم أصناف الجنود والحرس، أنظر الدهمان، محمد أحمد، المرجع السابق، ص 121.

77 -ياغي، أحمد إسماعيل، المرجع السابق, ص ص 105-106.

78-الجمل، شوقي عطا الله. إبراهيم، عبد الله عبد الرزاق، (2007م)، **تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر**، ط 1، القاهرة، مصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ص 42.

79- ياغي، إسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص99.

80- **معرة النعمان:** تُنسب إلى النعمان بن بشير الصحابي، وهي مدينة كبيرة بين حلب وحماة، بها زيتون وتبن وفستق كثير. أنظر القطيعي، عبد المؤمن، (1412هـ)، **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، ج2، ط1، بيروت، لبنان، دار الجبل، ص 1288.

81 - الصباغ، ميخائيل نقولا، (د ت)، **تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني**، نشر وتعليق الخوري قسطنطين باشا، (د ط)، بيروت، لبنان،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مطبعة القديس بولس، ص 15.

82 – بيضون، جميل وآخرون، (1992م)، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، إربد، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، ص ص 74–75.

83 – بازيلي، قسطنطين ميخائيل وفيتش، (1988م)، **سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي**، ترجمة يسر جابر، ط1، بيروت، لبنان، دار الحداثة، ص70.

84 – المرجع نفسه، ص 71.

85 – بيضون، جميل وآخرون، المرجع السابق، ص 75.

86– الصباغ، ميخائيل نيقولا، المرجع السابق، ص 10.

87 – عمر، عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 177.

88 – المرجع نفسه، ص 177.

89– عبد الجبوري، أحمد حسين، (2011م)، **القدس في العهد العثماني (1799–1640م)**، ج2، ط1، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 83.

90 – الشيخ، رأفت، المرجع السابق، ص ص 65–66.

91 – المرجع نفسه، ص 66.

92–روجان، يوجين، (2011م)، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، ترجمة، محمد إبراهيم الجندي، ط1، القاهرة، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص 68.

93 – كامبانيني، ماسيمو، (2006م)، **تاريخ مصر الحديث**، ترجمة عمار البغدادي، ط1، القاهرة، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ص 18.

94– روجان، يوجين، المرجع السابق، ص ص 70–71.

95– جبارة، تيسير، (1998م)، **تاريخ فلسطين**، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق، ص 29.

96–لوتسكي، فلاديمير بوريسوفيتش، (2007م)، **تاريخ الأقطار العربية**، ط9، بيروت، لبنان، دار الفارابي، ص 40.

97– المرجع نفسه، ص 40.

98-Person, W., (1955), **The Russian Occupation of Beirut 1772-1774**, Royal Central, Asian Journal. July.Oct., p. 283

99– جبارة، تيسير، المرجع السابق، ص 29.

100 – بيضون، جميل وآخرون، المرجع السابق، ص 76.

101 – عمر، عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 182.

102– بيضون، جميل وآخرون، المرجع السابق، ص ص 76–77.

103– أحمد، إبراهيم خليل، (1976م)، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني(1516م–1916م)**، (د ط)، الموصل، العراق، مطبعة جامعة الموصل، ص ص 100–101.

104– رافق، عبد الكريم، المرجع السابق، ص 385.

105– المرجع نفسه، ص 385.

106 –مسعد، بولس المرجع السابق، ص 51.

107– لوتسكي، فلاديمير بوريسوفيتش، المرجع السابق، ص 40.

108– عودة، محمد عبد الله. الخطيب، إبراهيم ياسين، (1989م)، **تاريخ العرب الحديث**، (د.ط)، عمان، الأردن، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ص 44.

109– عمر، عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ص184–185.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)